القضية الفلسطينية، وأضع حساباً لأعماله الواضحة التي اقدّر أنها تكشف نواياه الصادقة. ثم انه انسان يتوقع له ان يخطىء، وان يصيب، فنخالفه في أمور، ونوافقه في أخرى، ولكن لا بد من ان نعطي الرجل حقه.

النقطة الرابعة (ص ٨٨)، هي القول بـ «تحيز المؤلف الى شخصية المفتي تحيزاً أدى، في بعض الحالات، الى اغفال بعض الحقائق، أو قلبها رأساً على عقب... في مواقع عدة، كان أبرزها مسألة التنافس التقليدي على منصب رئاسة الافتاء»، وأنه «لم يكن أحد ينازع آل الحسيني في هذا المنصب»، هذا في وقت كان العديد من المنافسين، «وان الحاج امين فاز في الانتخابات، ولكن الحكومة تلكأت في اعلان النتيجة، لأنها تكره أن يكون الحاج أمين مفتياً للقدس»، وهذا ما ورد في كتاب أميل الغوري «فلسطين عبر ستين عاماً». ورأى السيد شبيب ان كتاب الغوري هو الوحيد الذي ينفرد بايراد الواقعة على هذا النحو، تحيّزاً منه لشخصية المفتي، في وقت تورد الكتب الاخرى ان الحاج أمين كان ترتيبه الرابع في الانتخابات، وان تفضيل الحكومة له كان لابقاء التنافسات العائلية. وجوابي هو ان الكلام في عدم منازعة آل الحسيني في منصب الافتاء لم يرد في كتاب الغوري فحسب، وانما ورد في عدد من المراجع الاخرى، ومنها كتاب الباحثة السيدة بيان نويهض الحوت «القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين». فقد ورد في الصفحة ٢٠٣ من الكتاب «ان الافتاء كان محصوراً في آل الحسيني... وأنه منذ سنة ١٨٥٧ تولّاه، على التتابع، ثلاثة من اقرباء الحاج أمين، أولهم جده مصطفى الحسيني، ثم والده طاهر الحسيني، ثم شقيقه الاكبر كامل الحسيني». أما المنافسة التي ذكرها السيد شبيب، فهذه لم تأت الّا عندما رشّح الحاج أمين نفسه لهذا المنصب. وأما القول ان الغوري هو الوحيد الذي انفرد بايراد وقائع الانتخابات على هذا النحو، فلا أدري ما الذي يمنع من الاخذ عن الغوري؛ فالرجل عاصر الوقائع كاملة. أما الكتب التي أوردت غير هذا، فقد استقت معلوماتها، أيضاً، من مصدر واحد هو «الوثائق البريطانية والمعارضة التي تسير في ركابها». ثم ان عريضة وجهاء حيفا وعلمائها الموجهة الى المندوب السامي، بتاريخ الخامس من نيسان (ابريل)، والتي تطالب بتعيين الحاج أمين مفتياً للقدس، والتي وردت صورة عنها في الصفحة ١٣٣ من كتاب سميح حمودة «الوعي والثورة في حياة وجهاد القسام»؛ هذه العريضة تؤيد ما جاء به الغوري. ومع هذا، فاني لم أغفل الرأي الآخر عن نتائج الانتخابات. فقد أشرت اليه في أسفل الصفحة ٦٠ من كتابي.

النقطة الخامسة هي قول السيد شبيب: «ويأتي في سياق انحياز الكاتب الواضح الى المفتي ما أورده المؤلف بشأن علاقته مع الشيخ القسام، وهي، كما هو معروف، قضية خلافية. وان ما أورده الكاتب من روايات بعلاقة القسام بالمفتي يفتقر الى الاسناد... بل ان الرواية تبدو بعيدة من العديد من الوقائع، وما أورده المؤلف لم تؤكده المصادر ولا روايات المعاصرين» (ص ٨٨ ـ ٨٩). وفي تعليقي ان ما ورد في كتابي عن العلاقة بين القسام والحاج أمين جاء في كتاب اميل الغوري «فلسطين عبر ستين عاماً»، وجاء، أيضاً، في عدد من المراجع التاريخية ومنها: ورد في كتاب سميح حمودة «الوعي والثورة في حياة وجهاد القسام»، الصفحة ١٣٣، صورة للعريضة التي رفعت من قبل وجهاء حيفا الى المندوب السامي العام ١٩٢١، تطالبه بتعيين الحاج أمين مفتياً، وكان القسام أحد الموقعين على العريضة. وورد أيضاً، في الكتاب ذاته، الصفحة ٦٠، ما يفيد بوجود علاقة بين الرجلين. وورد في شؤون فلسطينية ، العدد السابع، آذار (مارس) ١٩٧٢، ص ٢٦٩، مقالة للقسّامي المعروف ابراهيم الشيخ خليل، يؤكد فيها «ان سفارة الشيخ كامل القصاب بين حيفا والقدس كانت معلومة الى الكثيرين من اخوان القسام»، وهذا ممّا يؤكد كلام الغوري أن القصاب كان حلقة الوصل بين الرجلين المجاهدين. وفي «نشرة فلسطين» التي كانت تصدرها الهيئة العربية العليا في بيروت، ورد، في العدد الثالث، ص ٢٥ ـ ٢٦، بيان، رداً على كتاب صبحي ياسين «الثورة العربية الكبرى في فلسطين» الذي ينفي أي تعاون بين القسام والحاج أمين، على لسان مجموعة من عصبة الشيخ القسام الذين جاهدوا معه؛ وبعد ان كذبوا ما ورد في كتاب صبحي ياسين، قالوا: «اننا نعلن للرأي العام ان الشهيد العظيم وجميع اخوانه وزملائه وتلامذته وشركائه في الجهاد، كانوا يعملون بتعاون تام مع سماحة المفتي الحاج امين الحسيني، وبتفاهم معه، وبتوجيه وتأييد منه»، ووقع على البيان اثنا عشر مجاهداً من اخوان القسام، ومن بينهم محمود زعرورة، عضو القيادة المسؤولة مع القسام، وحسن شبلاق، وديب الديوان، وكانا من قادة القواعد في حركة القسام، ومحمد سعيد عبدالرحيم من